

حرب المتغيرات الكبرى:

أميركا ومعضلة تدمير الدولة العراقية

□ عبد الأمير الركابي

بين ١٩٩١ و ٢٠٠٣

جعل العراق هدفاً للتدمير، بل ولمخططٍ يوحى بالإبادة. أيكون السبب في ذلك هو النفط؟ لا، طبعاً. فهو في حد ذاته يُمكن للأميركان أن يحصلوا عليه بوسائل أقل كلفةً. إنَّ على النفط ألاَّ يَحْجِبَ عنَّا محرَّكات صراع لا جدال في أنَّه كوني، إذا كان للنفط من حضور فيه فمن زاويةٍ أخرى بعيدةٍ عن تلك التي تحوَّل العراقُ إلى «محطة بنزين» تريد أميركا من خلاله تأمينَ سيطرتها على مواضع هامةٍ وشاسعةٍ تمتدُّ من الصين إلى أوروبا.

في هذا المجال سنحاول أن نُقصر اهتمامنا على قضيتين هما: جسامته «الأخطاء الجانبية» للحرب الأميركية الحالية؛ ومسألةُ العراق كاحتمالية «تكنوبترولية» وأثر ذلك في التركيز الأميركي على هذا البلد بالذات. وبما أنَّ المسألتين غير متداولتين كثيراً، فإنَّ احتمال صعوبة تلقِّيها هنا لا مَهْرَبَ منه، الأمر الذي يضطرنا إلى أن ننصحَ بمعاملتها كافتراض لا تدعّمه غير وقائع نشأت مع الحرب الحالية. فلقد حدّثت هذه المرة ما لم تُفْلح الولايات المتحدة في تحاشيه أو ضبطه. وعلى عكس المرة الأولى، سيطر على الحرب الراهنة القانونُ التقليديُّ نفسه الذي يجعل من واقعة الحرب مستحيلةً على الضبط أو على التوقع حتى بالنسبة إلى مَنْ يُطلقها. ويبدو أنَّ النُدْرَ السيئةَ هنا قد تولّدت من غياب الحذر، أو من انعدام الدقّة في تحديد الأهداف، فوقّع هيكلٌ أضخمٌ بكثيرٍ من ذلك الذي كان الغزاة يفكّرون بهدمه. وفي حين أرادت الإدارة الأميركية إسقاط النظام، فإنّها قد ذهبت بعيداً جداً وهدّمت الدولة العراقية.

هل يمكن تحيّل المترنّبات التي ستنشأ عن انهيار هذا الهيكل الإضافي غير المحسوب؟ ذلك من التمارين التي ستستغرق عملاً طويلاً ومضنياً. ولكنّ القضية التي لا يمكن إغفالها الآن هي ما قد نشأ بسبب ذلك، وفجأةً، من تحدٍّ شاملٍ وصارخٍ يمَسُّ قضيةَ الشرعية. فالدول التي تُخس من الوجود تُخلَق نمطاً من واقعٍ إحدائيّ الطرف، يحضر فيه المجتمعُ لوحده كمصدرٍ لإعادة إنتاج الشرعية. والحال أنَّ واقعة تدمير الدولة في تاريخ العراق ليست جديدة بل حدثت أيضاً في عام ١٩٥٨. لكنّ محدّدات الشرعية كانت آنذاك

لمرتين تكرّرت الحرب العالمية على العراق، واستطاعت أميركا أن تُفعل ذلك باتقان فريد يُلِقُّ بما تمثّله في سياق تطوُّر العالم التكنولوجي. ولكنّ الحرب الثانية لا تبدو أبداً مثل الأولى: ففي المرة الأولى أمكن تحاشي «الأضرار الجانبية» للغزو، فلم يتمَّ إسقاطُ النظام، وسُمِحَ بإطلاق يد صدام حسين كي يُخمد الانتفاضة التي انفجرت في آذار (مارس) ١٩٩١، بل سُمِحَ له باستعمال الطائرات العمودية ضد السكان.

بعد ذلك لم نسمع سوى عن أحداث قليلة مهمة، ولم تُعدّ الحروبُ تخاض بالصواريخ إلاَّ خلال أربعة أيامٍ عابرة حتمت عام ١٩٩٨. آنذاك كان الحصار يوشك أن يتهاوى، وراحت قبضة الولايات المتحدة على العالم ترتخي إلى أبعد حدٍّ. ومع ذلك قُتِلَ من العراقيين خلال اثنتي عشرة سنة أكثر من مليون ونصف مليون إنسان، معظمهم من الأطفال. وإلى جانب الموت المجاني، كانت مذبلةٌ أخرى تنهض أمام العيون المغرورقة بالدموع: فقد عصرت المسألة، عدا جموع الفقراء، كهولاً موظّفين، لطالما عُدوا من الطبقة الوسطى القريبة من التمتع، اضطروا إلى بيع ما يملكون من مقتنيات ثمينة، وأحياناً عرّض هؤلاء شبابيك بيوتهم وأبوابهم الخشبية وجلسوا على الأرصفة صامتين أمام بضاعتهم القليلة، بينما هم يطالعون معالم قصور بشعة تُشاد في كلِّ مكان. فقد بنى صدام حسين أكثر من ستين قصرًا خلال عشر سنوات، مبتكرًا ما يُمكن تسميته «قصور الموت والجوع والمرض»، في وقتٍ كان العراقيون فيه يتهاوون مثل الذباب، بينما صدام حسين يُحصي القتلى ويُلقِي الدُّب على عاتق الأميركيين!

ثم بدأت نذرُ الحرب الثانية تتجمع: وقيل إنَّها كانت على وشك الوقوع بعد هجوم ١١ سبتمبر مباشرة، وإنَّ نصيحةً بريطانيةً ساهمت في تأخيرها لحين الانتهاء من أفغانستان وتهيئة الرأي العامِّ الدوليِّ والأوروبيِّ. مَنْ يتذكّر الآن إصرارَ الولايات المتحدة على مواصلة حلقات هذا الهجوم يذهله التصميمُ والمواظبةُ على

حرب المتغيرات الكبرى:

أميركا ومعضلة تدمير الدولة العراقية

أحدُهم صرَّح بكلِّ وقاحة أمام عدسات التلفزيون بأنه أولُّ مَنْ دخل مدينة الموصل وحرَّرها، فهو يستحقُّ من ثم أن يَحْكَمها! وبعد أيام طلب من الجنود الأميركيين أن يُطلقوا النارَ على جمعٍ ممن جاؤوا يعلنون رفضهم لسلطته، فسقط في تلك المجزرة ما يُقرب من خمسة عشر قتيلاً ومائة جريح، أُتبعوا في اليوم التالي بأربعة قتلى للسبب نفسه. جنود أميركيون شوهوا يسرقون البنوك والمتاحف. العامل بدأت تُفكِّك ليأخذ المسلحون الأكراد حصَّتهم منها ومن كلِّ ما هو نافع: سيارات، حديد خردة، وألمنيوم ومعادن مختلفة، تُنقل كُلُّها إلى كردستان، لكي تهرَّب من هناك عبر الحدود. الخط نفسه يَحْمَل أيضاً أنواعاً لا حصر لها من الأسلحة، وقد انفتحت فجأةً خطُّ تهريب للسلاح من كردستان عبر إيران إلى بلدان آسيا الوسطى والاتحاد السوفياتي السابق. إنَّ بعضاً من إخواننا المسلَّحين الأكراد يثارون من العراق لا من النظام، وهم يفعلون ذلك بالاتفاق مع سلطات الاحتلال التي تتقاسم معهم الغنيمة فتحفظ لنفسها بالأفضل والأنفع من المنشآت والمعامل. كأنها سياسة التخریب الإسرائيلية عينها، وكأنَّها الرغبة الإسرائيلية نفسها في التدمير والإيذاء!

وكلَّهم مارسوا عمليات سطو ومصادرة للممتلكات العامة، وأخلَّوا منازل من ساكنيها بقوة السلاح. ثاروا حين استطاعوا الثأر، وقتلوا جلاذيتهم السابقين بالخسة نفسها، وطبقوا قانون الأقوى بشراسةٍ وحقد، وأشاعوا الرعب في الطرقات، ووصل الأمر إلى حدِّ خطف النساء والقتل لمجرد التسليية. نحن نُنهب ونُمنع من الحياة، والأميركيون وصنائعهم يعلموننا نشيداً لم يسمع به أحدٌ من قبل: لا حدود للحرية ولا لنعمة التحرير، خاصةً لمن يملكون السلاح!

خطة... لا سلوك!

ليس هذا مجرد سلوك عابر. وإذا كان هناك عقل يخطُّ لكلِّ ما يجري الآن، فلا بدَّ من أن نتحرَّى دوافعه الأقرب إلى المنطق، إنَّ كيف تدار حالة خلل مرعبة كهذه؟ وفي الوقت نفسه يطرح مستوى

جاهزة: الأفكار التحريرية والثورية؛ القوى التي صاغت بعملها ونضالها شكل الصيرورة اللاحقة على النظام الملكي؛ الجيش... كلُّ هذه المحددات تحوَّلت في حينه إلى أساسٍ مفترضٍ لبديل ظلِّ متعترِّ، إلى أن جاء نظامُ البعث وصدَّام حسين ممثلاً أسوأ تعبيرٍ عن عمق أزمة شرعية لم تُحلَّ على مدى تاريخ العراق المعاصر منذ عام ١٩٢٠.

هنالك فاروق جوهري مهمٌّ آخر. فدولة ١٩٢١ - ١٩٥٨ أسقطها العراقيون بأيديهم وبعد جهودٍ وتضحياتٍ بذلوا خلالها أكثر من ثلاثين عاماً. وأما اليوم فالأمر مختلف كلياً: ذلك أنَّ الأميركيين يحتلون العراق، وينظِّمون الثأر ضدَّ وجود البلاد، وضدَّ ذاكرتها التي هي ذاكرة الإنسان والحضارة. حرائق في كلِّ مكان، نهبٌ للثقافة والتاريخ، إشعالٌ بربري للنيران في المكتبات، سحقٌ للمرافق وتهشيمٌ للمؤسسات لا سابق له، وعلى رأسها الجيش الذي هو أعرق ما بنَّته الدولة العراقية الحديثة وأقدمه وأكثره رسوخاً.

قبل أيام كتبت إحدى الصحف «المعارضة» التي عادت لتصدر في بغداد تتهمني باستعمال مقاييس قديمة للحكم على ما اعتبرته أحداثاً جديدة. غير أنني أوصل إصراري على المقارنة، معتقداً أنَّ التاريخ لا يفتأ يعيد نفسه، وهو بالأحرى يتكرَّر اليوم بصورة كارثية قياسية إلى ما كنت أوصل القياس عليه من أحداث سابقة. ذلك أنَّ العراق الحالي تنفتح فيه حركة التاريخ إلى الخلف: فالدولة تتهدم ولكن الشعب العراقي يعود إلى الظهور. كأننا أمام شريط يسير بنا إلى الوراء، وما نحن بين ليلة وضحاها أمام مصدر السلطات في مواجهة قوة احتلال لا تستطيع، ولن تستطيع أبداً، توليد الشرعية. الخبرة البشرية تقول: إذا تهدمت الدولة نُهَضَّت الحاجة إلى اجتماع عامٍّ للمواطنين، لا يمكن من دونهم اقتراح أي نوع من السلطات، خاصةً تلك التي يريد إرساءها الألقاقون، واللصوص، وزعماء العصابات من مدعي الديمقراطية، والأتون على ظهور الدبابات الأميركية لنهب غنيمة السلطة والثروة.

تَسُدُّ» يردُّها هذه المرّة الأميركيون لا الإنكليز. ولكن إذا شعر المجتمع العراقيُّ اليوم أن وحدته تطابقُ حقّه في إحراز الشرعية والحياة، فلن تستطيع أيّ قوة هزّ لحمته، وسرعان ما سيتصرّف ككتلة.

الاحتمالية التكنولوجية

هذا الجانب من المأزق ليس هو العنصر الوحيد في المشهد الحاليّ. فالحرب على العراق تكتنفها عدّة محفّزات متداخلة وخطيرة سنقصر حديثنا - كما سبق وذكرنا - على عنصر منها هو ذلك الذي وضعناه تحت تعبير «الاحتمالية التكنولوجية» لتجربة العراق، وبخاصة أهمية هذا الاحتمال في دفع الولايات المتحدة إلى تركيز هجومها عليه. وسنحتاج كي نوضّح هذه الناحية إلى العودة إلى مجمل ظاهرة النفط التي تشكّل المحرك الأكبر في الموقع الاقتصادي والسياسي الذي أحرزه العالم العربيّ خلال نصف القرن الماضي، الأمر الذي جعل دولاً من هذه المنطقة ترتقي عملياً إلى درجة احتلال مكان حسّاس ضمن بنية الرأسمالية العالمية، متجاوزةً بذلك الدور التقليديّ المستمدّ من الزراعة وحساسيات الموقع الاستراتيجي (بل والروحي إلى حدّ ما) نحو نمط من الوقوف الخاصّ على سوية العصر الصناعية من مدخل الطاقة ومواردها.

من هذا المدخل تَرَكَ تاريخُ النفط في العالم العربيّ نماذج من التفاعلات الخاصة والنتائج غير العادية، تجلّت في كلّ بلد حسب ظروفه وإمكاناته. فكان هنالك أولاً النموذج العاديّ القائم على وفرة الإنتاج والاحتياطيّ كما جسّدته حالة السعودية، التي سجّلت ذروة حضورها في السبعينيات خلال أزمة الطاقة الشهيرة. وظهر أيضاً نموذجٌ ثانٍ أقلّ وزناً، تحققت فيه قوة الإيداعات والاستثمارات، كما في حالة الكويت وما شهدنا نموذجاً عن فعله العالميّ بقوة خلال عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ إثر الاحتلال العراقيّ لتلك الإمارة: فقد استطاع الكويتيون عن طريق تحريك مفعول مدّحراتهم أن يجلبوا مساندة أوروبا والغرب عمومًا، وأقْلحوا في تشجيع وجلب

الفوضى ضرورة وجود الدولة في مجتمع عانى قرونًا طويلةً من نمط سلطةٍ برانيةٍ رُكِّبَتْ فوقه بالإكراه. كما أخضع هذا المجتمع لإلحاحات إعادة الأمن والاستقرار إليه على يد قوىٍ محمولة من الخارج، وهي قوى مهزومة تاريخياً، فاشلة، تجاوزها الزمن، لم تتصرّف أبداً بمسؤولية، بل عاملت البلاد والناس وكأنّها طليعة غزوٍ أجنبية لا تفرّق بين النظام والمجتمع. في مثل هذه الحالة قد يكون المهزّب الذي يختاره المحتلون هو تهشيم مصدر السلطات والشرعية المفترض، وتدمير لحمّة المجتمع كما تجسّدت في ظواهر عديدة أهمّها: مظاهرات الناصرية ضدّ «اجتماع» أور لما يسمّى «المعارضة»؛ وتظاهرات بغداد ضدّ اجتماع القوى نفسها وإعلاناً للوحدة بين المسلمين الشيعة والسنة؛ ومواقف أهالي البصرة المستمرة ضدّ محاولات تزوير إرادتهم؛ ومسيرات كربلاء؛ وانتشار نماذج قيام السلطات المحلية المنتخبة من السكان والإدارات الذاتية في طول البلاد وعرضها.

لما كان الأميركيون لا يملكون سوى الدبابات يفرضون بواسطتها «شرعيّتهم» عبر متعاونين معهم مكروهين وبلا جذور، فالمعضلة لن تُحلّ أبداً، وسيظلّ الأميركيون يغوصون داخل أحوالٍ ورطةٍ لا حلّ لها. وهذا ما قد يجعلهم يفكّرون باللعب على الأحقاد، كما على الملفات الخطرة، مثل محفّزات الأجهزة الأمنية التي يمكن أن تفجّر كارثةً لا نهاية لها، أو أن يجربوا ضرب المعسكرات المفترضة بعضها ببعض، أو أن يتيحوا لبقايا النظام وطلاب الانتقام فرصاً لممارسة جرائم التخريب وتصفية الحسابات. لكنّ مثل هذا المخطّط لن يجد سوى استجاباتٍ ضعيفةٍ ستظلّ محصورةً في مناطق مثل بغداد وبعض المدن وشمال بغداد وغربها، ولأمدٍ غير طويل، لاسيّما إذا أبدت المناطق الوسطى والجنوبية امتناعاً عن الانخراط في مثل هذه الدوامة - وهو المرجّح لأسباب تاريخية ومجتمعية خاصة بهذه المناطق - علمًا بأنّها هي التي ستكون في نهاية المطاف المقرّر الفعليّ لآتجاه الوضع في العراق ككلّ. لقد استعنا مؤخراً إلى نغمة «فرّق

حرب المتغيرات الكبرى:

أميركا ومعضلة تدمير الدولة العراقية

تعتمد إلى استباحة المتحف الوطني العراقي، وحرق المكتبات، ومحو الذاكرة الفنية، وتهديم كل المرافق الحيوية وأسس الأمان الأولية الضرورية لمجتمع يحتاج إلى أن يفكر ويكون خلاقاً.

على هذا المنوال المرعب يعزف القدر، المستقل عن إرادة المتصارعين، سمفونيته، جاعلاً المشهد مغلقاً ودون مخارج متاحة. فالأميركيون لا يستطيعون إيجاد سبيل لحكم البلاد أو تأمين التوافق معها، وهم لا يريدون ذلك، ويرغبون بكل جوارحهم في تدمير حيويتها وقنل تطلعاتها. وأما المجتمع العراقي فيباغتهم، منذ اليوم الأول، بالتعبير عن نفسه، مهدداً وجودهم بقوة الإصرار على تجسيد إرادته، أي بإظهار عزمه على إقامة نظام يكون مطابقاً لخصائصه وطموحاته، الأمر الذي يعني إطلاق العنان لمشروع نهضته البتروتكنولوجية، مع ما تعنيه هذه النهضة من خطر إستراتيجي تراه الولايات المتحدة غير مقبول على الإطلاق بل يستحق الإبادة لو اقتضى الأمر. وهذا في العمق هو القانون القديم نفسه محوراً ومقدراً على شروط العصر الحالي: القوى المهيمنة الكبيرة تريد تعويق نمو البلدان الصاعدة أو الراجعة في الانعتاق والتقدم، وهذه تقاوم وترفض الاستسلام. وأما الذي تغير فهو الوسائل التي تتيحها تطورات العالم، والخبرات المتراكمة لدى الطرفين.

هنا يعمل منذ عقود مختبر معركة كونية قاسية ستكون نتائجها مذهلة، حتى وإن كان الفكر المحيط بها ينم في ظلمة القبور، وحتى لو كان العالم ما يزال في بداية صحوته يتململ. فلن يطول الوقت على وقع الألام الرهيبة والمأساة، قبل أن يُسمع صوت الديك يصنح في قلب الفجر، أتياً من هناك: من المكان الذي يستطيع دائماً العودة إلى الكتابة في قلب التاريخ... على ورقة بيضاء!

باريس

عبد الأمير الركابي

كاتب عراقي وأحد رموز التيار الوطني الديمقراطي المعارض.

«المحررين» بعد أن أمّنوا تكاليف «تحرير» بلادهم. ويبقى بعد ذلك النموذج الثالث كما تعبر عنه حالة العراق. ففي هذا البلد الوافر الغنى بالطاقات البشرية والعلمية وبالتاريخ الحضاري والثقافي، تحول النفط إلى قوة تنطوي على احتمال انتقال هذا البلد إلى قوة تكنولوجية تتجاوز شروط عصر الصناعة إلى ما بعد الصناعة، أي تقف فعلياً على السوية التي تقف عندها الولايات المتحدة نفسها، مع كل ما يعنيه ذلك من تحديات إقليمية تخص وجود «إسرائيل» وتتناول كل العالم العربي والشرق الأوسط.

هذا هو فعلياً جوهر الصراع الناشب والمستمر الآن: بين الولايات المتحدة كقوة تصر على تأمين هيمنتها المطلقة على العالم من جهة، والعراق من جهة ثانية كمجتمع يحتشد تاريخه الحاضر بدفع تطلع كوني استثنائي - بغض النظر عن نوع النظام الحاكم فيه، لا بل على الرغم من وجود ذلك النظام المعوق لممكّنات انطلاقته الكبرى والعامل على تشويبهها وحرّفها عن هدفها والحوّل بينها وبين مطابقة تكوين المجتمع وخصائصه.

من الواضح أننا نشير إلى صراع راهن بقدر ما هو مستقبلي. إنه معركة جديدة تماماً وبكل المقاييس، حتى من حيث القسوة التي ستظل نذكرنا بالتحولات الكبرى التي هي قابلة التاريخ. فالعراق وأميركا اليوم يخوضان - مع اختلال التوازنات - صراعاً له طابع ما بعد صناعي تقف في جهة منه إمبريالية جديدة في مواجهة موضع صاعد يذكر بنمط آخر من مناسبات النهوض الكبير. وهذا الموضع الصاعد ليس كالنمور الآسيوية المنهارة، ولا حتى مثل اليابان، أو العودة الألمانية إلى الحياة. بل إن الخط الذي يسير عليه العراق موجود في ما هو بعد كل تلك المحطات الباهرة: إنه موجود وراء عهود الصناعة التقليدية كلها. فلا عجب إذا وجدنا الولايات المتحدة تسعى الآن إلى تدمير عقول ثلاثة آلاف عالم عراقي، وأكثر من ثمانمائة مصنع، هي فقط تلك التي أشارت إليها لجان التفيتيش عن أسلحة الدمار الشامل. ولا عجب أيضاً أن الولايات المتحدة